نواب يغرون الصحفيات للحصول على .....!!

■ التحرّش بالنساء ينتقل من المؤسسات الحكومية إلى قبة السلطة التشريعية

■ إعلاميات: نتعرّض للمضايقات من أعضاء البرلمان مقابل الحصول على المعلومة

□ بغداد/ المدى

يخرج النائب من قبة البرلمان وتتطاير من فمه الاعتراضات والانتقادات اللاذعة من خلال تصريحاته النارية التي أطلقها داخل مجلس النواب، ويبحث بـ"نهم" عن مايكروفون أو مسجل صوت ليوجه قائمة من الاتهامات إلى الطرف الآخر، وسرعان ما يخفت صوته أمام أنوثة طاغية قادمة من المراسلة الصحفية التي تحاول أن تسحب منه المعلومات، وهو يسعى في تلك اللحظة إلى إخفائها ويكتفي بضجيج حماسي لا ينتهي إلا حين يطلب من "المراسلة" رقم هاتفها ليخبرها بأسرار الطبخة السياسية التي لا يعلم بها غيره. وتبدأ بعدها سلسلة التحرش غير المعلن من خلال "تنقيط" المعلومات.

احدى ورش عمل للصحفيين العراقيين... ارشيف

عذرا لباقي النواب المخلصين، ولكننا نؤكد حدوث مضايقات وتحرش "برلماني" بعدد من الصحفيات والمراسلات، وعلى لسان البعض منهن، حيث تحدثت بعض الصحفيات المتواجدات كمراسلات أو مندوبات داخل البرلمان، إن بعض النواب يمارسون بحقهن مضايقات لا أخلاقية، وتروي إحداهن والتي رفضت الكشف عن اسمها "اعمل منذ أربع سنوات مراسلة في البرلمان وخلال تواجدي تعرضت إلى مضايقات لا أخلاقية من قبل بعض النواب"، وتابعت "قبل عامين طلب مني احد النواب رقم هاتفي الشخصي وقد بدا الأمر طبيعيا حيث أن الصحفيين المتواجدين يتبادلون الأرقام مع النواب للحصول على معلومات منهم"، مستدركة "حصل ما كنت لا أتوقعه إذ اتصل بي النائب في وقت متأخر من الليل وكانت نبرته هادئة غير ما تعودنا عليه حينما يصرح بصوت مرتفع وهو دليل (الوطنية والحرص)، وبعد استماعي له تفاجأت وهو يعرض علي مجموعة من المغريات لتحقيق بعض رغباته وقد برر طلبه بـ(الشرعي)".

وأردفت "أصبت بالدهشة حتى أنني لا اعرف ماذا افعل ووقعت بين نارين: لو رفضت طلبه قد يقوم برد فعل سلبي وان مثل هكذا شخصيات يكون لها نفوذ وحصانة، وانتابني الخوف على عملي وربما يستخدم نفوذه نحو أشخاص لا حول لهم ولا قوة، أو الموافقة على أن أقدم له ما لا يتناسب مع أخلاقنا وشرفنا، وقررت أن أروّض النائب بطريقة هادئة لعله يتركني خصوصا بعد أن توسلت له بأن يتركني لأني أم لـ٣ أطفال وارغب أن أعيش بكرامة واستجاب النائب لرجائي".

بعض النواب وعلى ما تروي صحفية أخرى يحاولون التحقق عن مدى موافقة الصحفية لمغرياتهم عن طريق أسلوب المزاح و سرعان ما يتحول ذلك المزاح إلى طلبات حقيقية، وتقول "أنا شخصيا تعرضت إلى أكثر من محاولة من مجموعة من النواب وكان أكثرهم ينوون اصطحابي معهم في سفرات أو إيفادات خارج العراق بحجة أنهم يريدون اصطحاب الإعلاميين وآخرهم كان قبل بدء العطلة التشريعية حيث دعاني نائب من قائمة تتصف بالدينية إلى أن اذهب معه لإحدى الدول المجاورة وعرض مغريات تتعلق بالتعيينات كسكرتيرة وغيرها وقصص كثيرة أخرى، نواب يبدو الأمر عليهم من الوهلة الأولى الوقار والاعتدال".

من جانب قال بعض النواب رفضوا الكشف عن أسمائهم، اخطر أنواع الفساد هو الأخلاقي كون أن الأخلاق هي عبارة عن أطباع وموروثات اجتماعية لا يمكن أن تعالج خلافا لأنواع الفساد الموجودة داخل مؤسسات الدولة والتي يمكن أن تعالج بطريقة أو بأخرى إلا أن الفساد الأخلاقي لا يمكن علاجه كونه جاء نتيجة التربية والقيم التي يمتلكها النائب.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه في تصريح لـ"المدى": "أنا أطالب هيئة الرئاسة لوضع ضوابط رادعة بحق النواب الذين يمارسون الأعمال غير الأخلاقية مستغلين مناصبهم ونفوذهم واستغلال بعض الصحفيات وإغرائهن بالمال أو التعيين، فيجب أن يحاسبوا وبغض النظر عن الاسم أو الشخصية المرتكبة لتلك الأعمال البشعة، وتابع المصدر "النائب هو بشر والمعروف عن البشر انه معرض لارتكاب الخطيئة في كل وقت، لكن ما يجعله يكفّ عن تلك الأعمال هو الردع واتخاذ عقوبات صارمة بحقه ويجب على النائب احترام مكانة الآخر وان يتذكر دائما انه ردد القسم وعليه احترام حقوق الناس لا الاندفاع وراء رغباته"، وتابع "أن ما يثير الاستغراب أن بعض النواب يبررون أفعالهم بأعذار أسوأ من الأفعال، ويحاولون إيجاد تحليلات منطقية وقد يعرضون الزواج على هذه أو تلك أو ما شابه ذلك وآخر التبريرات هي أن بعض النواب لا يستطيعون أن يمارسوا تلك الأفعال بحجة أنهم يخافون من الفضائح فيلجأون إلى الصحفيات وعقد صفقات معهن ويصرحون لهن بالمعلومات مقابل الموافقة على ممارسة أعمال غير أخلاقية". وفي السياق نفسه، تحدثت إحدى النائبات رافضة الكشف عن اسمها "كان على جدول أعمال المجلس في الفصل التشريعي الثاني قانون الاتجار بالأعضاء ونصت المادة الأولى من القانون على عدم استغلال المسؤولين مناصبهم من اجل الحصول على متطلبات لا أخلاقية لكن لكثرة القوانين الموجودة لم يشرع القانون برغم أهميته البالغة في تحديد نفوذ الواصلين إلى مواقع مهمة في الدولة"، وتابعت "إن هذه الظاهرة كانت ولا تزال في اكبر مؤسسات الدولة لكن الطامة الكبرى أن تنتقل إلى من انتخبهم الشعب، وفي الوقت نفسه كان عليهم أن يكونوا عونا له لا عليه وهذا أمر في غاية الخطورة خصوصا أن السلطة التشريعية هي المسؤولة عن مراقبة ومحاسبة منفذي تلك الأفعال".

كتابة على الحيطان

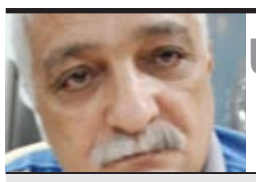

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

الشعب يريد الغاء الاجتماعات!

يقال بان السادة رؤساء الكتل يتهيأون لعقد اجتماع قمة جديد، لانعرف رقمه من كثرتها ، وهي في حقيقة الامر لم تتمخض حتى اللحظة عمّا يطمئن المواطن من ان الامور سائرة في طريق الحلحلة . في الاجتماع الاخير تسرب من ان المجتمعين دخلوا خفافا وخرجوا ثقالا ، ذلك ان المشكلة الرئيسية التي كانوا ينوون مناقشتها قد ولدت في داخل الاجتماع سبع مشاكل جديدة ، لاحاجة للاعلان عنها لان المواطنين يعرفون اضعاف هذا العدد من المشاكل ،ويكفيهم ما فيهم ونحن معهم طبعا .

وكمواطنين نحب قادتنا الى حد الوله ، فاننا نطالبهم بعدم الاكثار من عقد الاجتماعات العالية المستوى خوفا على صحتهم ، فلا نتمنى ان يرتفع ضغط اصغرهم ولا يهبط السكر عند اكبرهم، فهم قادتنا الاعزاء الذين يسيّرون البلاد والعباد باعلى درجات الاحساس بالمواطنة والوطن ، خصوصا وانهم ارباب حكمة لاتضاهيها حكمة ولاخبرة في ارجاء المعمورة. وهم يبهروننا بين فترة واخرى بمسرحية جديدة نبقى نتفرج على فصولها مأخوذين بحلاوتها وحبكة فصولها وطول ايام عرضها. وتتنوع مسرحيات قادتنا بين الكوميدية والدرامية والتراجيكوميدي وفي فترات الضجر يقدمون لنا مسرحيات نوعية في التهريج السياسي، وهم ياسادتي الكرام يفعلون كل ذلك من اجل سواد عيون الشعب، لانهم مؤمنون بمقولة "اعطني مسرحا جيدا اعطيك شعبا مثقفا" ولا احد فيهم يشك ان مسرحياتهم من النوع الجيد جدا التي تساهم في رفع وعي المواطن ، لكي يفهم الاحداث على اصولها وفصولها لكي لاتؤثر فيه دعايات المغرضين ممن يناصبون العداء لوجودهم التأريخي في هذا البلد التأريخي .

انهم بكل بساطة لايتركون مناسبة تمر دون ان يثبتوا لنا انهم بمستوى الطموح والآمال المعقودة عليهم في خلق عراق ديمقراطي متحضر يعيش فيه المواطن بكرامة ورفاه متفوقا على جيرانه من مواطني بلدان لاتهش ولا تبش . نعم علينا ان نشكر الله والاميركان لانهم اتحفونا بنوعيات نادرة من السياسيين الذين لايغمض لهم جفن حتى يتأكدوا ان البلاد خالية من اي نوع من المنغصات التي تفسد على الناس حلاوة ايامهم . وانا اضم صوتي لصوتهم القائل بان المشتكين من كارثية الوضع ليسوا الا حفنة من الذين لايرون النقلات النوعية التي تسير فيها البلاد . ماذا نريد اكثر من حكومة وشعب مرتاح لايحتاج حتى الى وزير دفاع كما قال احدهم علنا ، ولماذا نفكر كثيرا بازمة السكن مادامت في طريقها الى الحل بعد ٣٠٠ سنة بالكمال والتمام ، فصفقوا وهللوا ايها المستأجرين والساكنين في بيوت الصفيح في احزمة الفقر في العاصمة وبقية المحافظات ، فقد جاءكم الفرج ، وما عليكم الآن الا ان تفكروا في نوعية الاثاث التي ستزينون بها بيوتكم العامرة بعد ١٥ جيلا دون نقصان وهو زمن قياسي يساوي رمشة اعين في حسابات مسؤولينا الكرام . وعلى هذه الجعجعة نستطيع ان نحسب حساب حل المشكلات الصغيرة والثانوية في هذه البلاد السعيدة مثل البطالة والفساد المالي والتضخم والوضع الامني والكهرباء التي ستأتيكم ١٦ ساعة كاملة بعد ان تستلموا بيوتكم !!

واشنطن تحذّر من تجدد العنف بعد الانسحاب

الرحيل الكامل للقوات الأميركية يعطي الضوء الأخضر لاتساع النفوذ الإيراني

عن: فوكس نيوز

حذر المشرعون الأميركان الأحد الماضي من أن العراق سيواجه أعمال عنف متجددة، إذا ما انسحبت القوات الأميركية في نهاية العام، حيث أصر البيت الأبيض على عدم التخلي عن التفاوض بشأن إبقاء بعض القوات حتى لو تمسك المسؤولون العراقيون بعدم منح الحصانة للقوات الباقية في العراق.

بينما تقترب الساعة من موعد الانسحاب المقرر في ٣١ كانون الأول، فأن كلا الطرفين يبديان رغبتهما في إبقاء قوات أميركية في العراق من اجل التدريب وحفظ السلام. إلا أن مسؤولا حكوميا عراقيا ذكر بان الكتل السياسية العراقية كافة تتفق على عدم منح الجنود الباقين الحصانة من الملاحقة القضائية عن قتل المدنيين العراقيين أو غيرهم. و قد اعتبر البنتاغون أن ذلك يعتبر عائقا أمام الاتفاق.

قال علي الدباغ الناطق باسم الحكومة العراقية "إن الحكومة العراقية ترحب بتدريب قواتها الأمنية، لكن دون منح المدربين الحصانة من القانون، وهذا هو قرار الكتل السياسية كافة. العراق والولايات المتحدة يبحثان معا عن خيارات أخرى لتسهيل مهمة التدريب". مع ذلك فان المفاوضات جارية بين الطرفين، حيث أنكر البيت الأبيض السبت تقريرا صادرا عن الاسيوشيتد بريس من أن الإدارة الأميركية قد قررت سحب قطعاتها كافة –ما عدا ١٦٠ جنديا سيبقون لحماية السفارة الأميركية-. يقول تومي فيتور الناطق باسم مجلس الأمن القومي "لقد أوضح الرئيس أوباما مرارا بأننا ملتزمون باتفاقياتنا مع الحكومة العراقية بخصوص سحب قواتنا كافة في نهاية العام. وفي الوقت نفسه نحن نبني شراكة واسعة مع العراق بموجب اتفاقية الإطار الإستراتيجي التي تتضمن علاقة أمنية متينة، وان المحادثات بشأن طبيعة تلك العلاقة مستمرة".

ذكرت السيناتور ديانا فينستين، رئيسة لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، أن بدون اتفاقية وضع القوات لا يمكن للولايات المتحدة أن تترك قواتها في بلد ضد رغبة حكومته، إلا أنها منزعجة من سحب كامل القوات(٤٤ ألف مقاتل) الآن واستشهدت بكوريا كمثال على أن العراق سيستغرق وقتا طويلا لكي يحقق الاستقرار. تقول "اعتقد وأتفهم أن الشعب الأميركي يريد عودة أبنائه إلى الوطن، لكن من المهم أيضا انجاز الواجب بشكل يوفر فرصة كبيرة لاستقرار البلد، و اعتقد أن ذلك هدف رئيسي لأفغانستان والعراق. لذا فاني أتمنى أن يتمكنوا بسرعة من التفاوض بشأن اتفاقية وضع القوات. وإذا لم تتحقق الاتفاقية علينا حينها سحب أبنائنا".

السيناتور جون مكين، الجمهوري البارز في لجنة الخدمة المسلحة في مجلس الشيوخ، قال إن من بين اكبر التهديدات الإستراتيجية والأمنية للانسحاب الكامل هو إعطاء الفرصة لإيران للدخول إلى العراق كما تحاول أن تفعل الآن في جنوب العراق، بالإضافة إلى احتمال تخلخل الاستقرار والعنف الطائفي. يقول مكين إن على الولايات المتحدة ان تترك ما يقارب ١٣ ألف مقاتل في العراق، "الحقيقة إن هناك مناطق مضطربة في شمال العراق تحتاج إلى قوات لحفظ السلام وإلى مساعدة تقنية في جمع المعلومات الاستخبارية. كما أنهم بحاجة إلى المساعدة الجوية، و في رأيي إن الإدارة لم تتناول هذه الأمور بالشكل الصحيح".

من جانب آخر ذكرت صحيفة نيويورك تايمز انه بعد انتشار خبر رفض العراق منح الحصانة لمن سيبقى من الجنود الأميركان، ألغت الولايات المتحدة خططها لإبقاء القوات بعد نهاية العام.

في مقابلة حصرية مع صحيفة ويكلي ستاندرد، انتقد هيرمان كين من الحزب الجمهوري، السياسة الخارجية "الغبية" للرئيس أوباما تجاه العراق والتي تشبه تماما سياسة إدارة جورج دبليو بوش. حيث اشتكى كين من أن اوباما كان يرسل برقيات سحب القوات من أفغانستان وانه يفعل الشيء نفسه في العراق. يقول كين "لدينا ٤٣ ألف جندي من أبنائنا في العراق. العراقيون يتقدمون بمساعدة هؤلاء الجنود، فماذا يفعل أوباما؟ يقول بأننا سنسحب ٤٠ ألف جندي في نهاية العام. اعتذر عن القول أن هذا غير صحيح سياسيا و انه إجراء غبي. في هذا التحليل يقدم كين عاملين على قدر من الأهمية: إن اتفاق سحب القوات الأميركية من العراق نهاية ٢٠١١ وقعته إدارة بوش عام ٢٠٠٨، وأن أي تغيير في ذلك الاتفاق سيتطلب موافقة الحكومة العراقية.

أن اتفاقية وضع القوات التي وقعتها إدارة بوش ووافقت عليها حكومة نوري المالكي تقول بوضوح:

(تنسحب كافة قوات الولايات المتحدة من كل مناطق العراق في يوم ٣١ كانون الأول ٢٠١١).

عند توقيع تلك الاتفاقية تساءل الكثير من النقاد ما إذا كان بوش يقيد و يكبّل الإدارة القادمة كي لا تستطيع أن تقرر مسار حرب العراق كما تشاء. لكن مع كل تلك الاعتراضات الأميركية فان اتفاقية بوش – المالكي لعام ٢٠٠٨ فيها شيء يبدو أن كين قد تجاهله وهو شرط موافقة البرلمان العراقي عليها.

ذكر كين بان أوباما كان يسأل القادة الميدانيين بخصوص أفغانستان لكنه لا يفعل ذلك في حالة العراق. لكن لماذا لا يعترف منتقدو أوباما بأنه كان يستمع للبنتاغون بشأن ضرورة الحصانة؟ وإنهم بدلا من ذلك يعلقون إذعان أوباما على آراء البنتاغون، و يعلقون قيود اتفاقية وضع القوات على البيت الأبيض.

■ ترجمة عبدالخالق علي

آثار العمليات الارهابية... ارشيف

اعلام

◆ المشكور: خفايا تمنع مناقشة البرنامج الوزاري

قال نائب عن كتلة المواطن إن "المحاباة الموجودة بين أعضاء البرلمان وبين الوزير تعطي الاطمئنان".

وأوضح النائب محمد المشكور إن "بعض البرامج الوزارية التي تبلغ أحيانا أكثر من ستين صفحة لا يمكن للبرلمان أن يدرسها بشكل كامل وذلك لوجود بعض الخفايا لا يمكن الاطلاع عليها بسبب المحاباة الموجودة بين أعضاء مجلس النواب والوزارات، وبالتالي فأن الوزير يشعر بالاطمئنان لغياب الرقابة".

◆ الجبوري: غلق باب الحوار يضرّ بالمصلحة العامة

أكد النائب عن القائمة العراقية عمر الجبوري أن غلق باب الحوار بين الكتل السياسية يضر بمصلحة البلاد.

وقال الجبوري إن "الحوار بين الكتل مسألة ضرورية كونه سيسهم في تقريب وجهات النظر في بناء الدولة التي تقوم على مفاهيم عصرية"، مضيفا إن "الكتل السياسية لا بد لها أن تتحاور بغض النظر عن خلافاتها كي يتم وضع حد للتدهور الأمني".

◆ العكيلي: الحكومات المتعاقبة في العراق فاشلة

وصف النائب عن التحالف الوطني عزيز العكيلي، الحكومة الحالية بأنها فاشلة.

وتابع العكيلي أن الحكومة التي ترأسها نوري المالكي منذ (٦) سنوات لم تقدم شيئا، سوى الأمن، وان العدو هو صاحب الاستباقية ويشكل هجوما ونحن أصحاب الدفاع، مبيناً أن الحكومة السابقة كانت فاشلة والحالية أيضاً، وإنها تفكر بالحفاظ على نفسها وليس تقديم خدمة للمواطنين، وابسط شي لم تنجزه مسألة توفير الكهرباء.